الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
24 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ديالو . . . . . (السنغال)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان الأمينة العامة المساعدة للتنمية الاقتصادية

خطاب البروفيسور راج شيتي أستاذ كرسي بلومبرغ للاقتصاد بجامعة هارفرد

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50566X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يزالان يشكلان التحديين الإنمائيين الرئيسيين أمام المجتمع الدولي. وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ولا بد للجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الثانية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد بشأن التنمية المستدامة، من العمل بطريقة سلسة في معالجة التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويجب أن تبدي اللجنة الثانية روح القيادة في مواصلة الحوار بشأن المسائل الإنمائية تلك والعديد من المسائل الإنمائية المتصلة بها.

٣ - وتابع قائلا إن التحدي الأساسي يتمثل في ضمان أن تعود العولمة بالفائدة على الجميع، وذلك من خلال نظام متعدد الأطراف شامل للجميع. وثمة حاجة إلى إطار إنمائي واسع النطاق من أجل إدارة الفرص التي تتيحها العولمة، والتحديات والمخاطر الناجمة عنها، كما يجب تعزيز تعددية الأطراف. ويجب أن تستحدث اللجنة الثانية طريقة جديدة لإقامة الروابط بين العولمة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما يجب أن تبحث عن سياسات فعالة في مجال الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز بالانتعاش الهش، وعن سبل كفيلة بحشد التمويل لصالح التنمية المستدامة. واختتم قائلا إنه لا بد من التركيز على التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من حالات الصراع، فضلا عن تغير المناخ، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

بيان الأمينة العامة المساعدة للتنمية الاقتصادية

٤ - **السيدة أختار** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية): تكلمت بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقالت إنه بعد مضي خمس سنوات على الأزمة الاقتصادية العالمية، لا تزال معظم الاقتصادات المتقدمة النمو تسير ببطء شديد على طريق الانتعاش. ولا تزال التدفقات الرأسمالية الدولية تعاني من التقلب الشديد. وسيكون تحقيق التقدم في مجال القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة محدودا في عام ٢٠١٣.

٥ - ويمكن أن يفضي عدم التنسيق الجيد لتدابير السياسة العامة إلى آثار جانبية غير مقصودة في عام ٢٠١٤. ويجب خصخصة انتعاش النمو وخلق فرص العمل. ونظرا لاقتراب حلول عام ٢٠١٥، فإن الحاجة تدعو إلى الاضطلاع بعمل استراتيجي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإرساء الأسس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتابعت قائلة إن الأمين العام، في تقريره عن الحياة الكريمة للجميع، قال إن من الضروري التركيز على الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المرسوم لها، بما فيها الوفيات النفاسية، والمياه والمرافق الصحية؛ وإن البلدان التي تواجه تحديات إنمائية خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحاجة إلى اهتمام متواصل؛ وإنه يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وحقوق الفئات الأكثر تهميشا، مثل ذوي الإعاقة على سبيل المثال.

٦ - واستطردت قائلة إن توافق الآراء الذي نشأ عن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة هو أنه ينبغي لجدول أعمال التنمية الجديد أن يتسم بالطموح على أن يكون قابلا للتحقيق، كما ينبغي أن يشدد على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واختتمت كلامها قائلة إن الفريق العامل قد سلط الضوء على أهمية الحصول على التكنولوجيا في إطار تحقيق التنمية

المستدامة، فضلا عن الشواغل المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والغابات والمحيطات والقدرة على مواجهة الكوارث.

خطاب البروفيسور راج تشتي أستاذ كرسي بلومبرغ للاقتصاد بجامعة هارفرد

٧ - **السيد تشتي** (جامعة هارفرد): قال إن البيانات والأساليب الجديدة المتوفرة قد غيرت من أسلوب البحث الاقتصادي. فالنهج الجديد ينطوي على تحليل مسائل سياسات الاقتصاد الجزئي تحليلا قائما على البيانات واتباع نهج علمي أكثر دقة في المسائل المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي. وما أحدث ذلك التغيير هو زيادة توافر البيانات، من قبيل نتائج الامتحانات المدرسية؛ وسجلات الضرائب والضمان الاجتماعي المتصلة بالعمالة والدخل؛ وبيانات الصحة العامة. ويمكن استخدام تلك البيانات للحصول على أدلة علمية بشأن العديد من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة. وأضاف أنه سيقدم أمثلة عن السياسات المتعلقة بمجال التعليم، ولكن تلك المفاهيم والأساليب يمكن تطبيقها على مسائل أخرى عديدة.

٨ - وتابع قائلا إن أداء الطفل في دور الحضانة ينبئ إلى حد كبير بأدائه في مرحلة لاحقة من الحياة، بما في ذلك دخله بعد ٢٠ عاما، واحتمال تفاديه الحمل في سن المراهقة، وحصوله على التعليم العالي، والزواج قبل بلوغ سن الثلاثين بقليل. ولذا فإن السياسات الرامية إلى تحسين الأداء المدرسي يمكن أن تعود بفوائد طويلة الأمد. فقد تبين بصورة لا لبس فيها، من خلال دراسة أجريت على ٢,٥ مليون طفل في مدينة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تمت متابعتهم على مدى ٢٠ سنة أن أكثر الطرق فعالية في تحسين الأداء المدرسي لا تكون من خلال زيادة النفقات أو تقليل عدد الطلاب في الفصول، بل من خلال تحسين كفاءة المعلمين. وكان من السهل قياس كفاءة المعلمين بالاستناد إلى أداء الأطفال في الامتحانات.

٩ - وأردف قائلا إن وجود المعلمين الجيدين في الفصول المدرسية تترتب عليه آثار تدوم عقودا من الزمن. وإذا أمكن تحديد أسوأ ٥ في المائة من المعلمين والاستعاضة عنهم بمعلمين من نوعية متوسطة، فسيزيد دخل كل طفل على مدى فترة حياته بمقدار ٥٠ ٠٠٠ دولار، أي قد يصل الأثر إلى ١,٤ مليون دولار لكل فصل مدرسي مؤلف من ٢٨ طالبا. وإن أمكن تحسين نوعية المعلمين بشكل منهجي، فسيعود ذلك بآثار ضخمة.

١٠ - إن تلك التغييرات في السياسات استندت إلى البيانات. وقد استقيت تلك البيانات من بلدان متقدمة النمو، ولكن الدروس المستفادة قابلة للتطبيق في البلدان النامية. وفي الواقع، فإن من الأسهل تحسين الآثار في البلدان النامية. فوفقا لإحدى الدراسات التي أجريت في الهند، أدى مجرد تحسين معدل حضور المعلمين، وهذا أسهل بكثير من تحسين نوعية المعلمين، إلى آثار كبيرة.

١١ - وفي مجال مختلف من السياسات العامة، أظهرت البحوث أن وجود شبكة أمان اجتماعي سخية لن تضر بالاقتصاد، وأنه ينبغي للمؤسسات أن تتحلى بالمرونة في تعيين العمال وفصلهم من العمل. وكانت هذه التوليفة فعالة للغاية على صعيد الاقتصاد الكلي. كما أظهرت البيانات أن أكثر السبل فعالية في إعداد الناس للتقاعد هو تقديم مساهمات مباشرة لحساباتهم التقاعدية بالنيابة عنهم، وهذا يفضي إلى تحسين وضعهم الحياتي دون تحميل الحكومة تكاليف إضافية. كما أظهرت البيانات أن البرامج التي تدعم توفير فرص العمل لذوي الدخل المنخفض ذات فعالية في تشجيعهم على العمل أكثر، وفي نهاية المطاف، في الحد من مستوى عدم المساواة.

١٢ - واختتم قائلا إن نشر المعلومات، من قبيل خريطة توضح الفروق الشاسعة في الحراك الاقتصادي في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، يمكن أن يؤدي دورا هاما في إحداث التغيير الاجتماعي. فإتاحة تلك البيانات يجعل الناس يتساءلون عن السبب الذي جعل المكان الذي يعيشون فيه لا يوفر فرصا جيدة للأطفال وكيف يمكن تغيير ذلك. ويمكن أن يفضي توثيق تلك الظواهر إلى تحقيق آثار اجتماعية هامة.

١٣ - **السيد إسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): شكك في قيمة المعلومات المقدمة بالنسبة للبلدان الفقيرة ، نظرا لكون معظم البيانات والأمثلة مستقاة من البلدان المتقدمة النمو. وقال إن البلدان النامية تواجه مشاكل مختلفة.

١٤ - وتابع قائلا إن الدراسات في بلده أظهرت أنه نظرا لانتشار الرضاعة الطبيعية على نطاق واسع في البلدان النامية، وهي توفر ما يكفي من التغذية لنمو الطفل، فإن التنمية البشرية متساوية تقريبا في جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية حتى سن الثانية. أما الفروق الملحوظة حتى سن السابعة، فإنها لا تعود إلى نوعية المعلمين، بل إلى الغذاء والصحة والسكن والبيئة الأسرية.

١٥ - فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر أهمية؛ وكون المعلم جيدا أم سيئا لا يغير الشيء الكثير. ومستوى الدخل هو مقياس واحد فقط من مقاييس النجاح، وهو أساسي في المجتمعات التي توجد فيها تفاوتات كبيرة، ولكنه أقل أهمية في المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق المساواة. فالعوامل الاجتماعية والثقافية يمكن أن تكون متفاوتة بالرغم من تساوى مستوى الدخل.

١٦ - واختتم قائلا إن العرض المقدم لا يمكن أن يشكل مثالا يحتذى. وأمريكا اللاتينية تحقق النجاح باتباعها طريقا مختلفا وذلك بالمعالجة المباشرة للمسائل المتصلة بالمساواة والفقر.

١٧ - **السيد أنبول** (جمهورية الكونغو الديمقرطية): قال إن وجود معلمين جيدين ليس كافيا وحده لإحداث فرق. وهو يرى أن العوامل الأسرية أكثر أهمية.

١٨ - **السيد زاتو** (توغو): قال إن الأطفال الذين يحققون النجاح بسبب استفادتهم من المعلمين الجيدين قد يغادرون بلدانهم إلى البلدان المتقدمة النمو لزيادة دخلهم. وحتى تكون الدراسة قابلة للتطبيق على نطاق عالمي، يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

١٩ - **السيد زانسو** (بنن): قال إن بلده من المشاركين في المبادرة العالمية للتعليم أولا التي أطلقها الأمين العام.

٢٠ - وتابع قائلا إنه في حين شددت الدراسة على أهمية نوعية المعلمين، يبدو أنها تشير إلى أن أولئك الذين تتوفر لهم فرص أفضل في بداية حياتهم سيكونون أوفر حظا، وبذلك تستمر عجلة الفقر عبر الأجيال.

٢١ - وتساءل عما إذا كانت الفجوة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة هي نتيجة سياسة متعمدة.

٢٢ - واختتم قائلا إن تصميم الناس على التغلب على الصعوبات التي يواجهونها يتعاظم بتزايد حجم الصعوبات. والأشخاص يغادرون بلدانهم رغبة منهم في تحقيق الذات. وإن كانت الدراسة توحي باحتمال عدم وجود معلمين جيدين في البلدان الفقيرة، فهنالك محاولة الآن لإعادة المعلمين الأفارقة الجيدين الذين غادروا بلدانهم إلى أماكن أخرى من العالم.

٢٣ - **السيد رييس رودريغيز** (كوبا): قال إن العرض الأكاديمي الذي قدم للتو ذو أهمية أكبر بالنسبة للجنة الثالثة

منه بالنسبة للجنة الثانية. فمناقشة الأفكار النظرية قد يقلل من قوة دفع المناقشة وصنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل.

٢٤ - وتابع قائلا إن منظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز، ومجموعة الـ ٢٠ تتناول شؤونا دولية هامة. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تبقي تركيزها منصبا على التنمية والقضايا العالمية. واختتم قائلا إن ما أعرب عنه من شواغل لا يتعلق بجودة الحديث ولكن بأساليب العمل.

٢٥ - **السيد ميتاربان** (موريشيوس): قال إن العرض تناول كيف يمكن للتحليل المستند إلى البيانات والمتعلق بقضايا صغيرة النطاق وأدلة علمية أن يساعد في وضع السياسات الاقتصادية وصنع القرار، وهي مسائل تهم اللجنة الثانية. ونوقش التعليم كنقطة توضيحية ليس إلا في ما يتصل بصنع القرار.

٢٦ - وتابع قائلا إن البلدان النامية تواجه مشاكل تتصل بتوفر البيانات ومدى موثوقيتها، وهو ما يثير مسألة كيفية الاضطلاع بهذه البحوث المستندة إلى البيانات هناك. فجمع البيانات قد يثير مسائل هامة فيما يتعلق بالخصوصية، لا سيما إن كان سيجري استخدام ذلك التحليل أو تلك الأدلة كأدوات في صنع القرار.

٢٧ - **السيد تشتي** (جامعة هارفرد): قال إنه في حين أن المعلمين والتعليم لا يشكلان بالتأكيد المسائل الهامة الوحيدة، إلا أنه أصبح هناك فهم متطور بشأن كيفية التدخل في مجال التعليم. فإعطاء الطفل أبا جديدا أصعب بكثير من إعطائه مدرسا جيدا. وفي حين أظهرت الدراسات أن تحسين نوعية التعليم ينطوي على آثار قابلة للقياس، فإن هذا لا يعني أن العوامل الأخرى غير مهمة. ولكن من الخطأ القول بأن التعليم ليس مهما بالنسبة للبلدان النامية.

٢٨ - وتابع قائلا إنه رغم عدم اعتباره الدخل وسيلة القياس الوحيدة، فإن الحد من الفقر هو هدف رئيسي من أهداف الأمم المتحدة. كما أن المعلمين الجيدين يحققون نتائج اجتماعية إيجابية أخرى، مثل خفض حالات الحمل في سن المراهقة والاستقرار الأسري.

٢٩ - ويمكن الحد من هجرة الأدمغة من خلال توفير فرص العمل والتغيير في السياسات التجارية والاستثمار والهياكل الأساسية التي توفر للأشخاص الذين تلقوا التعليم الجيد ولذوي المهارات مجالات منتجة ومربحة يمكنهم الانخراط فيها في بلدانهم.

٣٠ - واستطرد قائلا إن الفكرة العامة للعرض لا تتعلق بالتعليم بل بكون تطوير البنى الأساسية للبيانات مفيدا في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية. وليست كل التحاليل النظرية دائما صحيحة. وأضاف أن ثورة تكنولوجيا المعلومات تجعل من الممكن الاستفادة من بيانات ضخمة في البلدان النامية. فالهواتف المحمولة، على سبيل المثال، جمعت قدرا كبيرا من البيانات يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الهامة في مجال السياسات. وقد تم احتساب المعدلات في هذه البيانات على أساس ملايين الناس، ولم تشكل مسألة الخصوصية مشكلة. فلا يمكن تعلم الكثير من تجربة واحدة بعينها. وما هو مطلوب ليس البيانات وإنما النسب الإحصائية.

٣١ - واختتم قائلا إن التركيز ينبغي أن ينصب بالفعل على المسائل الرئيسية، مثل السياسات التجارية، ولكن التعليم ذو أهمية بطبيعة الحال بالنسبة للتنمية. ويمكن اتباع نهج مماثل بالنسبة للعديد من المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي. وينبغي في اتخاذ القرارات المتصلة بالسياسات العامة الاستناد إلى الأدلة، لا إلى التكهنات.

المناقشة العامة

٣٢ - **السيد طومسون** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن عمليات المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) جارية حاليا، بما فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والعملية الخاصة بوضع آلية لتيسير التكنولوجيا. وينبغي لهذه العمليات أن تكتمل بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومن شأنها أن تسهم في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتتوج بعقد اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٣٣ - وأضاف أن الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكدت من جديد أن القضاء على الفقر يعتبر أكبر تحد عالمي، ودعت إلى تجديد الالتزام بتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت من جديد على مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة التي يجب الاسترشاد بها لدى صياغة أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٤ - وتابع قائلا إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي حل محل لجنة التنمية المستدامة، يجب أن يعالج الثغرات وأوجه القصور الهامة التي تشوب التنسيق والاتساق والتنفيذ في مجال التنمية المستدامة. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد توصية الأمين العام بأن يطلق المنتدى السياسي الرفيع المستوى آلية من أجل إقامة المبادرات أو النهوض بالقائم منها لتطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها في البلدان النامية (A/67/348).

٣٥ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبرى على عملية متابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وقد دعت المجموعة إلى عقد مؤتمر متابعة دولي آخر بشأن تمويل التنمية قبل نهاية عام ٢٠١٥ وإنشاء لجنة معنية بتمويل التنمية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل سد الفجوة القائمة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات.

٣٦ - وأضاف أن تعزيز التدفق المستدام الذي يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي لمواجهة التحديات الإنمائية المعتادة والناشئة. وقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا على مدى سنتين متتاليتين، وما زالت معظم البلدان المتقدمة النمو بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه منذ فترة طويلة والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية.

٣٧ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد شاركت بنشاط في المسائل المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وقد ذُكر في الاستعراض أن مساهمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أساسية في معالجة القضاء على الفقر؛ وبناء القدرات والتنمية ؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وعمليات الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة بإنشاء آلية تنسيق مؤقتة تتولى تقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة.

٣٨ - ونظرا لخطورة مسألة تغير المناخ، جرى حث المجتمع الدولي على تفعيل صندوق المناخ الأخضر ببداية عام ٢٠١٤ ورفع مستوى التمويل المستهدف ليصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. واستطرد قائلا إن التصحر وتدهور التربة والجفاف تشكل أيضا مصدر قلق شديد بالنسبة للبلدان النامية. وفي سياق

التأكيد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا ، أعرب عن ترحيبه بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر في ناميبيا.

٣٩ - إن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، من شأنه أن يتيح فرصة لدفع عجلة جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وكسر الجمود الذي طال أمده. ولكن ينبغي أن يؤدي ذلك إلى نتيجة متوازنة، تحترم احتراما كاملا الولاية الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية، وتأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. كما أن هناك حاجة عاجلة إلى إصلاح البنيان المالي الدولي من أجل الاضطلاع بدور بناء في خطة التنمية العالمية.

٤٠ - **السيد بارت** (سانت كيتس ونيفيس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن العجز عن تسديد الديون السيادية، كما أشار الأمين العام في تقريره عن النظام المالي الدولي والتنمية، يمثل أكثر المشاكل حدة بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي، حيث عانت بلدان عديدة من العجز المالي أو زادت من اقتراضها. وفي عام ٢٠١٣، سعت كل من بليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس إلى إعادة هيكلة أجزاء من تلك الديون.

٤١ - وتابع قائلا إن الجماعة الكاريبية حثت المجتمع الدولي، بما في ذلك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية ، على اعتماد نهج أكثر انتظاما في معالجة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المرتفعة والمتوسطة الدخل من خلال زيادة فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة. ومن شأن ذلك النهج، الذي يشمل تخفيف عبء الديون وتقديم المنح والقروض بشروط ميسرة، وهو أمر غير متوفر حاليا بالنسبة لتلك البلدان، أن يخفف من حدة الحالة الاقتصادية غير المستقرة السائدة في العديد من البلدان الصغيرة والضعيفة والمثقلة بالديون الموجودة في المنطقة.

٤٢ - ويشكل تغير المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر خطرا رئيسيا يهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يقوض الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ويهدد بقاءها نفسه. ودعت الجماعة الكاريبية إلى تجديد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل برنادوس واستراتيجية موريشيوس.

٤٣ - وأضاف أن بلدان الجماعة الكاريبية قد تضررت بسبب العوائق المتصلة بالعرض، والحواجز التقنية للتجارة، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالنظم والتنفيذ. ويجب العمل على تطبيق نظام تجاري متعدد الأطراف يكون شاملا، ومستندا إلى القواعد، ومفتوحا، وغير تمييزي، ومنصفا. ولذا فإن الجماعة الكاريبية أكدت من جديد دعوتها إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح.

٤٤ - واستطرد قائلا إن هناك حاجة ماسة إلى إجراء مناقشة مستنيرة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية كجزء من الحوار الجاري بشأن تمويل التنمية. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد اجتماعات خاصة سنوية عن التعاون الضريبي الدولي، وعن ترحيبها بتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٥ - **السيد كوماسيث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي على مدى العقد الماضي قد أسهم في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والوضع الحياتي للناس في البلدان النامية غير

الساحلية وفي اندماجها في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق العالمية؛ والثغرات في التمويل؛ والحاجة إلى النهوض بتيسير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا تزال اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية تعاني من الضعف في وجه الصدمات الخارجية بسبب التنوع المحدود لصادراتها ومحدودية قدراتها الإنتاجية؛ وافتقارها إلى القدرة على المنافسة في مجال التصدير؛ وارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية. ويزيد تغير المناخ والتصحر وتدهور التربة والجفاف من تفاقم تلك التحديات. ويعتبر المؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، إذ يمكنها من معرفة الاحتياجات والتحديات الخاصة بالبلدان المعنية ومن وضع الأولويات لإطار جديد أكثر شمولا وعملي المنحى للبلدان النامية غير الساحلية خلال العقد التالي.

٤٦ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن العجز والهجرة الدولية قد حظيا أخيرا بالاهتمام الذي يستحقانه. ولكن رغم أهمية المسائل التي أثيرت في الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، لا يزال يتعين القيام بالكثير. فالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنمية في البلدان النامية، قد انخفضت على مدى سنتين متتاليتين. كما شهدت المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا انخفاضا أيضا. وحتى يتحقق نجاح خطة التنمية العالمية، وهذا يعني إحراز التقدم نحو القضاء على الفقر، يجب الوفاء على وجه السرعة بالالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري وفي المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى للأمم المتحدة.

٤٧ - وتابع قائلا إن الفقر والأمن الغذائي لا يزالان يشكلان حجر الزاوية في خطة التنمية الأفريقية. وتنمية القطاع الزراعي أمر أساسي في معالجة تلك المسائل وفي تطوير اقتصاد أفريقيا على المدى الطويل. وحث الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم، لا سيما في ما يخص التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، حتى يمكن تحقيق الهدف المتمثل في انتشال ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٢٢.

٤٨ - وأضاف أن ثلاثة أخماس البلدان في أفريقيا هي من أقل البلدان نموا، وهي بالتالي ضعيفة للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية. ويتعين على تلك البلدان وغيرها في القارة أن تواصل بناء هوامش الأمان المالي لمواجهة آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي. ويجب على المجتمع الدولي أيضا تقديم الدعم من أجل تمكين أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من بناء قدراتها الإنتاجية، وتحقيق التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وهناك حاجة أيضا إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها المؤسسية حتى يتسنى لها تحصيل الإيرادات العامة بفعالية.

٤٩ - وتابع قائلا إن أفريقيا لم تفعل شيئا البتة للتسبب في تغير المناخ، وهي الأكثر تضررا منه. ومن شأن تحقيق نجاح هام في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، أن يفضي إلى الاختتام الناجح لأعمال منهاج ديربان للعمل المعزز. كما حث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بحشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠ لصالح صندوق المناخ الأخضر.

٥٠ - واختتم قائلا إن أوجه القصور في الهياكل الأساسية وتسخير المصادر المتجددة للطاقة هما أيضا من المسائل ذات الأهمية القصوى التي ينبغي التصدي لها من خلال تنفيذ

برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتحقيق الأهداف الثلاثة لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، على التوالي.

٥١ - **السيد رودريغيز هرنانديز** (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه مع بقاء عامين فقط على الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال أكثر من ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و ٨٧٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية، و ٧٦٨ مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة. و لم تكن المساعدة الإنمائية الرسمية مستقرة، بل انخفضت من حيث القيمة الحقيقية، مما يعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. ولا تزال البلدان المتقدمة النمو بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان النامية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تضع جداول زمنية واضحة وشفافة لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ على أقصى تقدير.

٥٢ - وتابع قائلا إن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن تساعد البلدان النامية على حشد موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن يقدم هذا التمويل وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن يثقل كاهلها بلا مبرر. ولا ينبغي أن يكون ذلك بديلا عن المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، كما لا ينبغي أن يؤثر سلبا على مستويات تلك المساعدة.

٥٣ - وأضاف أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على إزالة الثغرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فضلا عن حل المشاكل الهيكلية للبلدان النامية التي تفاقمت جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويجب أن تتمحور تلك الخطة حول الإنسان آخذة في الاعتبار جميع مراحل حياته، وينبغي أن تحدث تغييرات هيكلية على الصعيد العالمي من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

٥٤ - واستطرد قائلا إن الإطار الإنمائي الجديد يجب أن يأخذ في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وأن يحترم السياسات والأولويات الوطنية. ويجب أن يعبر بوضوح عن التزام البلدان المتقدمة النمو إزاء البلدان النامية، وأن يحدد أهداف ومؤشرات المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولا ينبغي أن يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وينبغي للخطة الإنمائية الجديدة أن تستجيب لاحتياجات وأولويات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ينبغي لها أيضا أن تكفل استمرار استفادة البلدان المتوسطة الدخل من التعاون الدولي من أجل التنمية. واختتم قائلا إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستواصل العمل على وضع خطة عمل من أجل التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

٥٥ - **السيد بيركايا** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تؤدي إلى تغيير جوهري، مع تحمل المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويتوقف حدوث ذلك التغيير على مدى تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ومدى التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف التي حادت عن المسار. وستكون فترة السنتين المقبلتين حاسمة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية في ما يتعلق ببذل الجهود المتصلة بالقضايا الإنمائية. وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا رحبت باعتماد الوثيقة الختامية

للمناسبة الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت صباح ذلك اليوم.

٥٦ - وتابع قائلا إن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد أحرزت تقدما كبيرا نحو التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد اعتمدت بعض الدول الأعضاء في الرابطة أهدافا إضافية خاصة تتناسب مع ظروفها. ومع ذلك، ظل تضييق الفجوات الإنمائية ضمن المنطقة من خلال معالجة مشكلة الفقر يشكل تحديا كبيرا. وكان الهدف من خريطة الطريق التي وضعتها الرابطة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التعجيل في خطى تلك العملية.

٥٧ - وقال إنه ينبغي توفير المزيد من الموارد في إطار الهدف ٨، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي. وينبغي للجنة الثانية أن تعمل على كفالة أن يسرّع الهدف ٨ التقدم المحرز في الفترة الزمنية المتبقية حتى عام ٢٠١٥.

٥٨ - وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعكس أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تهدف الخطة الإنمائية الجديدة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله. ويجب أن تراعى في ذلك أهمية اتباع نهج منفتح وشفاف وشامل في المناقشات والتواصل، ولا سيما في العملية الحكومية الدولية.

٥٩ - إن الاختتام المبكر للمفاوضات بشأن خطة الدوحة الإنمائية وإقامة نظام جديد لمواجهة تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥ يشكلان هدفين رئيسيين. كما أنه لا بد من الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة لكل طرف في المساعي الرامية إلى إقامة نظام جديد لمواجهة تغير المناخ. وفي حين ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في الحد من الانبعاثات، فإن بلدان العالم النامي ستبذل قصارى جهدها في هذا الخصوص. واختتم قائلا إن إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، القائمة على الأمن السياسي والدعائم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيكون له دور محوري في تبادل الدروس المستفادة.

٦٠ - **السيد فرايلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إليه أيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة بشأن متابعة الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنها أوردت بإيجاز النقاط الرئيسية لإعطاء دفعة أخيرة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد شملت عناصر رئيسية، مثل ضرورة اتباع نهج متسق يضم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإشارات إلى السلام والأمن، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الديمقراطي.

٦١ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي قام بدور نشط في إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى وسوف يدعم عمله. وقد رحب الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة بمجموعة تدابير الإصلاح التي تبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالقرار القاضي بأن يجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا، واضعا التنمية المستدامة في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة المنسق على نحو أفضل.

٦٢ - وقد منح الاتحاد الأوروبي الأولوية القصوى لكفالة التماسك والاتساق في السياسات الخاصة بالتنمية

وبالعمليات المتصلة بالديمقراطية ، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والسكان، والتنمية.

٦٣ - وينبغي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الإقرار بالتغييرات التي طرأت على طبيعة التحديات العالمية وحجمها، وأسبابها وآثارها، والقدرات المتفاوتة في التصدي لها. وقال إن الاتحاد الأوروبي اعترف بالحالة والشواغل الخاصة لأكثر البلدان ضعفا، وشدد على ضرورة تقديم الدعم لها.

٦٤ - وتابع قائلا إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وفرا إطارا سياساتيا واسع النطاق للمناقشات المقبلة بشأن التمويل من أجل التنمية. ولكن يجب تعديل ذلك الإطار ليتناسب مع الظروف الجديدة. فقد طرأ تغير كبير خلال العقد الماضي على توزع الثروة العالمية، وقدرة البلدان على التأثير في الاتجاهات العالمية، والدور الذي تضطلع به الجهات المانحة الناشئة. وقد تكاثرت عمليات التمويل الدولي، مثل تلك المرتبطة بالتمويل في مجال المناخ والتنوع البيولوجي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وهو مستعد للإسهام في وضع إطار استراتيجي مالي موحد ومتكامل من أجل التنمية المستدامة.

٦٥ - واستطرد قائلا إن التمويل المبتكر يمكن أن يكمل الموارد الأخرى، وقد تم الاعتراف بإسهامه في التنمية على نطاق واسع. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل على وضع آليات مبتكرة من أجل حشد الموارد واستخدامها لكفالة تمويل التنمية المستدامة بطريقة يمكن التنبؤ بها.

٦٦ - واختتم قائلا إن تغير المناخ يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويجب توجيه اقتصادات البلدان بحيث تنتهج تنمية قائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ، باستخدام الإجراءات المتعلقة بالمناخ كعامل حفاز على تحقيق التنمية المستدامة. ويجب اعتماد اتفاق عالمي شامل وملزم قانونا بحلول عام ٢٠١٥.

٦٧- **السيد زنسو** (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا، فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول أن يؤدي إلى خروج نصف عدد أقل البلدان نموا من وضعها وانضمامها إلى البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٨ - وتابع قائلا إن أقل البلدان نموا، التي يعيش أكثر من ٤٧ في المائة من سكانها في فقر مدقع، تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. ومع تسارع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وتلك التي تسير متخلفة عن الركب، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص. وينبغي أن تدرج الأهداف الإنمائية للألفية التي لا تتحقق بحلول الموعد النهائي لعام ٢٠١٥ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه في حال عدم وفاء الشركاء الإنمائيين بالالتزامات التي تعهدوا بها في اسطنبول، فإن العديد من البلدان لن تتمكن من الخروج من قائمة أقل البلدان نموا. وأضاف أن أقل البلدان نموا تشعر بقلق بالغ إزاء تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العامين الماضيين، وتدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم المساعدة التي لا غنى عنها في ظل الظروف الحالية. وهي تأمل في أن تكثف جولة الدوحة مفاوضاتها وتنتهي منها على وجه السرعة، إذ أن ذلك من

شأنه تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة.

٧٠ - وتابع قائلا إن مجموعة أقل البلدان نموا رحبت بالخطوات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) ، ولا سيما إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ورحبت أيضا بالحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقال إن الاستنتاجات والتحليلات التي توصل إليها الحوار بشأن الإدارة الرشيدة لتدفقات الهجرة تتفق مع الأحكام المتبعة في أقل البلدان نموا. أما المشروع التجريبي للمرصد الدولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان فقد تم الانتهاء منه للتو، ومن المخطط نشر نتائجه بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

٧١ - وأردف قائلا إن أقل البلدان نموا، اعترافا منها بأهمية الموارد المحلية في تمويل التنمية، قد ضاعفت ما تبذله من جهود لزيادة الحصة المستخدمة في الاستثمار من ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المطرد. ولكن النتائج في ذلك المجال تعثرت بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ومحدودية القواعد الضريبية، والتهرب من دفع الضرائب.

٧٢ - وقال إن أقل البلدان نموا سوف تقدر بالغ التقدير الدعم المقدم من الشركاء في الشمال لتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي لتدفقات رأس المال غير المشروعة وإعادة الأموال العامة المسروقة، وتلك المبالغ تتجاوز، في بعض الحالات، مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أيضا بذل الجهود للتخفيف من عبء ديون أقل البلدان نموا وتقديم موارد إنمائية إضافية ، مع إيلاء اهتمام خاص للظروف التي جعلت عبء الدين خارجا عن نطاق السيطرة. وينبغي تعزيز الآليات الرامية إلى مساعدة البلدان التي تعاني من الصدمات.

٧٣ - واختتم قائلا إنه سيجري عقد مؤتمر وزاري في كوتونو في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن تكوين شراكات جديدة من أجل تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا. وسيكون المؤتمر بمثابة منتدى لمناقشة كيفية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا. ومن ذلك المنطلق، نظمت أقل البلدان نموا مع حكومة النرويج مناسبة خاصة رفيعة المستوى بشأن أهمية الطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي.

٧٤ - **السيدة دانييل** (ناورو): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقالت إن المياه العذبة والمحيطات والبيئة البحرية الساحلية، والأراضي الصالحة للزراعة، والجو والمناخ تنوء تحت ضغط شديد متزايد. فتغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات المواجهة حاليا. وهو، على وجه الخصوص، يقوض قدرة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وهو يهدد قدرة الدول على الاستمرار والبقاء.

٧٥ - وتابعت قائلة إنه على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يعيش ما يربو على بليون شخص في فقر مدقع؛ وعدم المساواة في الدخل لا يزال في تزايد مستمر؛ وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تؤدي إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة تعرض الحياة على كوكب الأرض للخطر. وهناك قصور فادح في الإجراءات المتخذة لمعالجة تغير المناخ. ولا تزال انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي مستمرة في الارتفاع بمعدلات مثيرة للقلق، مما يشير إلى ضرورة معالجة مسألة تغير المناخ بوصفها أزمة مستمرة وشاملة لعدة قطاعات. ويتعين،

في إطار التنمية المستدامة، أن تعالج على وجه التحديد احتياجات البلدان الضعيفة التي تواجه تحديات فريدة.

٧٦ - واستطردت تقول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي للتغلب على التحديات التي تواجهها. وحثت الشركاء الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم من خلال توفير الدعم المالي والتقني في حينه وبصورة يمكن التنبؤ بها لكفالة النجاح في تنفيذ النتائج الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧٧ - واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي لخطة التنمية أن تربط بين نتائج مؤتمر ريو + ٢٠، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية جديدة للتمويل. ويجب الربط بين الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة وخطة التنمية العالمية من خلال استراتيجية تفضي إلى تحول حقيقي في الاقتصادات وحياة الناس بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف والشمول.

٧٨ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن الاقتصاد لم يشهد تحسنا منذ الدورة السابقة للجمعية العامة، والبيئة قد تدهورت. وارتفع مستوى تركز غازات الدفيئة في الجو فبلغ أعلى مستوى له في تاريخ البشرية. وستترتب على ذلك آثار مدمرة للحضارة ما لم يتم تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على وجه السرعة. والبرنامج العالمي الحالي غير كاف لمعالجة التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه العالم.

٧٩ - وتابع قائلا إن المهمة الرئيسية للجنة الثانية تتمثل في متابعة نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن ماليزيا رحبت بالاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي اختتم أعماله مؤخرا وبالمناسبة الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن قرار الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٨٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للجنة الثانية أن تركز بقدر أكبر على معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة . وينبغي إعادة إدماج تلك الجوانب. كما ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تتماشى مع ما ترغب البلدان النامية في إنجازه. ويجب في صياغة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المراعاة الكاملة لجميع مبادئ ريو + ٢٠. وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال إن التنفيذ الكامل لنتائج الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، التي عقدت في الدوحة، بما في ذلك اعتماد فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو، يكتسي أهمية حاسمة.

٨١ - وقال إن هشاشة الحالة الاقتصادية والمالية العالمية في منطقة اليورو والولايات المتحدة، وخطر امتدادها في الآونة الأخيرة إلى الاقتصادات الناشئة يبعثان على القلق. والأزمات المالية التي تجتاح البلدان المتقدمة النمو تهدد بنشوء حالة كساد أخرى، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على بقية أنحاء العالم، ولا سيما على الاقتصادات الصغيرة. فيجب تعزيز القوانين وأدوات الرصد والإشراف المتصلة بالشؤون المالية الدولية، كما يجب تطبيق تدابير مالية فعالة على وجه السرعة.

٨٢ - واختتم قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التعاون الإنمائي الدولي. فمن الضروري الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا، بما يساعد على ضمان تحقيق التكامل ومشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عن التعاون التقليدي.

٨٣ - **السيد ماكاي** (بيلاروس): قال إنه ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد أن يصبح منتدى حقيقيا للمناقشة واتخاذ القرارات غير التمييزية بشأن المسائل الإنمائية الاستراتيجية. وينبغي إيجاد السبل لجعل الشراكات العالمية تعمل بفعالية أكبر لتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة لمثل تلك الشراكات في عدة مجالات، بما فيها القضاء على الفقر ووضع خطة طويلة الأجل للأمم المتحدة بشأن الطاقة.

٨٤ - وقال، ملاحظا زيادة التركيز على البلدان المتوسطة الدخل في الآونة الأخيرة، إن المؤتمر الإقليمي بشأن ذلك الموضوع الذي عقد في مينسك والفعاليات الأخرى المعقودة، قد أبرزت الحاجة إلى بحث شامل لمشاكل وأوضاع تلك البلدان فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وينبغي توفير المساعدة المنسقة للبلدان المتوسطة الدخل، إذ أن خبراتها وإمكانياتها في مجال التنمية يمكن أن تحفز فئات البلدان الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحقيق مؤشرات أعلى. وسيعود مثل ذلك النهج بالفائدة على جميع الجهات المعنية بالتنمية.

٨٥ - وتابع قائلا إن عملية التخطيط الاستراتيجي للفروع التنفيذية للأمم المتحدة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ تستهدف تحقيق نتائج ملموسة. ويشير الانخفاض الذي شهدته الموارد العادية وزيادة الحاجة إلى تقديم المساعدة المحددة الهدف إلى البرامج القطرية إلى ضرورة توسيع قاعدة الجهات المانحة. وبالنظر إلى اتجاه الفروع التنفيذية للأمم المتحدة إلى اتباع نماذج جديدة في التمويل، لا ينبغي أن يؤثر ذلك على المساعدة المقدمة إلى بلدان معينة. كما ينبغي الوفاء بشكل ثابت بجميع الالتزامات الإنمائية الدولية. إن الانخفاض الكبير الذي طرأ على إجمالي الموارد لا يبرر إجراء تخفيضات على التمويل. ولتفادي التمييز، ينبغي الاضطلاع بتقييم أكثر دقة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج ولحجم التمويل اللازم. ويتطلب القيام بذلك وجود ركائز مؤسسية متينة، ولا سيما في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واختتم قائلا إنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد أن يضطلعا بتنسيق الجهود الدولية من أجل تنفيذ نتائج ريو +٢٠ ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٦ - **السيد الدباشي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يجب على المجتمع الدولي التكاتف في ما يبذله من جهود لكفالة أن تتمكن جميع الدول من تحقيق طموحاتها والأهداف الإنمائية للألفية. فالقضاء على الفقر لا يزال يمثل أولوية لدى الكثير من الدول، ولا يحتمل أن يتغير ذلك الوضع قبل الموعد المستهدف لعام ٢٠١٥. وتابع قائلا إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ قد قدمت خطة واضحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويجب الآن ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. ولا يزال القضاء على الفقر يمثل التحدي الأكبر، وتعدد الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، يجعل الأمر أكثر تعقيدا. وحتى يتمكن المجتمع الدولي من العمل بشكل متضافر، ينبغي له العمل على اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح واتخاذ التدابير لتضييق الفجوة الرقمية وتسهيل عمليات نقل التكنولوجيا.

٨٧ - وتابع قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة في بلده يتطلب وجود استقرار أمني وسياسي. ولذا فإن ليبيا تعمل على تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية ووضع دستور جديد. ويشكل تغير المناخ أيضا خطرا كبيرا عليها؛ فإنتاج المحاصيل، والأمن الغذائي، والموارد المائية، والصحة البشرية، والتوطين السكاني، والتنوع البيولوجي جميعها تتأثر جراء تغير المناخ. لذا فإن حكومته على استعداد للتعاون مع كافة الأطراف من أجل التصدي لتلك الحالة. وأكد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لا تزال تعتبر المحفل الرئيسي للعمل الدولي. أما الأداة القيمة الأخرى فهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، التي تحتاج أمانتها العامة إلى دعم المجتمع الدولي حتى تتمكن من مساعدة البلدان المتضررة من تلك الظاهرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.